

**No. 39416**

---

**Finland  
and  
Qatar**

**Agreement between the Government of the Republic of Finland and the Government  
of the State of Qatar on the promotion and protection of investments. Doha, 12  
November 2001**

**Entry into force: 8 May 2003 by notification, in accordance with article 13**

**Authentic texts: Arabic, English and Finnish**

**Registration with the Secretariat of the United Nations: Finland, 23 June 2003**

---

**Finlande  
et  
Qatar**

**Accord entre le Gouvernement de la République de Finlande et le Gouvernement de  
l'État du Qatar relatif à la promotion et à la protection des investissements. Doha,  
12 novembre 2001**

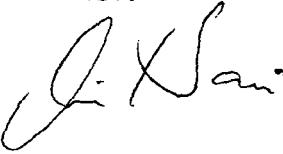
**Entrée en vigueur : 8 mai 2003 par notification, conformément à l'article 13**

**Textes authentiques : arabe, anglais et finnois**

**Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : Finlande, 23 juin 2003**

٣ - بالنسبة للاستثمارات التي أقيمت قبل إنهاء هذه الاتفاقية تظل المواد من (١) إلى (١٢) نافذة وسارية المفعول لمدة (٢٠) سنة إضافية من تاريخ إنهائها .  
إقرارا بما ورد أعلاه ، قام الموقعان أدناه المفوضان حسب الأصول من قبل حكومتيهما المعنيتين بالتوقيع على هذه الاتفاقية .  
حررت هذه الاتفاقية في الدوحة الموافق ٢٠٠١/١١/١٤ من نسختين أصليتين بكل من اللغات الفنلندية والعربية والإنجليزية ، ويكون لكل منها ذات الحجية ، وفي حالة أي اختلاف في التفسير يرجح النص الإنجليزي .

عن حكومة دولة قطر  
\_\_\_\_\_  
\_\_\_\_\_

عن حكومة جمهورية فنلندا  


الطرفين المتعاقدين بالإضافة إلى أحكام هذه الاتفاقية ، تتضمن أحكاماً ، عامة كانت أم محددة ، تخلو الاستثمارات التي تم بواسطة مستثمرى الطرف المتعاقد الآخر معاملة أكثر تفضيلاً من المعاملة التي توفرها الاتفاقية الحالية ، فان هذه الأحكام تكون هي الواجبة التطبيق بالنسبة لمدى معاملتها الأكثر رعاية .

**مادة (١٢)**  
**تطبيق الاتفاقية**

تطبق هذه الاتفاقية على جميع الاستثمارات التي تمت من قبل مستثمرى أي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر سواء تمت هذه الاستثمارات قبل أو بعد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ، ولكن لا يجوز تطبيقها على أي نزاع نشأ عن استثمار أو أي إدعاء تمت تسويته قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .

**مادة (١٣)**  
**نفاذ الاتفاقية ومدتها وانهائها**

- ١ - يخطر كل طرف متعاقد الطرف الآخر عند استكمال الإجراءات الدستورية المطلوبة في إقليمه لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ . تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في اليوم الثالثين من تاريخ استلام الأخطار الأخير من الأخطارين المذكورين .
- ٢ - تظل هذه الاتفاقية نافذة وسارية المفعول لمدة (٢٠) عشرين سنة ، وتستمر بعد ذلك نافذة وسارية المفعول بنفس الأحكام ، حتى يخطر أي من الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر كتابة عن رغبته في إنهاء هذه الاتفاقية خلال (١٢) اثنا عشر شهراً .

٤ - إذا لم يتم القيام بالتعيينات الازمة خلال الفترات الزمنية المحددة في الفقرة (٣) من هذه المادة ، وفي حال غياب أي اتفاق آخر بين الطرفين ، يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين دعوة رئيس محكمة العدل الدولية لإجراء أي تعيينات لازمة ، وإذا كان هذا الرئيس مواطنا لأي من الطرفين المتعاقدين ، أو إذا تعذر عليه القيلم بالمهمة المذكورة ، يطلب من عضو محكمة العدل الدولية التالي له في الأقدمية ، والذي يجب أن لا يكون مواطنا لأي من الطرفين المتعاقدين ، وألا يوجد هنالك ما يمنعه القيام بهذه المهمة ، إجراء التعيينات الازمة .

٥ - تتخذ هيئة التحكيم قراراتها بأغلبية الأصوات ، وتكون تلك القرارات نهائية وملزمة للطرفين المتعاقدين وتنماشى مع أحكام هذه الاتفاقية وما تقتضيه من أحكام القانون الدولي ويتحمل كل طرف متعاقد تكاليف عضو هيئة التحكيم المعين من قبله وتمثيله في مداولات هيئة التحكيم وتقسم تكاليف رئيس هيئة التحكيم والتكاليف المتبقية الأخرى مناصفة بين الطرفين المتعاقدين ، إلا انه يجوز للهيئة أن تقرر خلاف ذلك فيما يختص بمشاركة التكاليف . وفي جميع الحالات الأخرى تحدد الهيئة المشار إليها الإجراءات الخاصة بها.

٦ - تقوم الهيئة بتفسير حكمها بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين . ويكون مكان التحكيم مقر المحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاي (هولندا) .

## مادة (١١)

### تطبيق الأحكام الأخرى

إذا كانت أحكام القانون المطبق في إقليم أي من الطرفين المتعاقدين أو كانت الالتزامات بمقتضى القانون الدولي القائم في الوقت الحاضر أو نشأت بعد ذلك بين

٥ - تقوم المحكمة بتفسير حكمها بناء على طلب أي من الطرفين، وما لم يتم الاتفاق عليه خلاف ذلك بين طرف النزاع ، يكون مكان التحكيم مقر المحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاي (هولندا) .

٤ - سوف لن يقوم أي طرف من أطراف النزاع في أي وقت مهما كان ، اثناء إجراءات تسوية نزاعات الاستثمار بالتصريح بحصانته كدفاع أو بالادعاء بان المستثمر قد استلم تعويضا بموجب عقد تأمين يغطي جميع أو جزء من الأضرار أو الخسائر التي تكبدتها.

#### مادة (١٠)

#### تسوية النزاعات بين الطرفين المتعاقدين

١ - تتم تسوية النزاعات بين الطرفين المتعاقدين والمتعلقة بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية بقدر الإمكان بالطرق الدبلوماسية .

٢ - إذا تعذر تسوية المنازعة خلال (٦) ستة أشهر من تاريخ طلب التفاوض من قبل أي من الطرفين المتعاقدين ، تتم إحالته ، بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين إلى التحكيم .

٣ - يتم تكوين هيئة التحكيم لكل حالة على حده كما يلي :  
في خلال شهرين من تاريخ استلام طلب التحكيم ، يعين كل طرف من الطرفين المتعاقدين عضوا واحدا في هيئة التحكيم ويقوم هذان المحكمان باختيار مواطن لدولة ثلاثة يعين رئيسا لهيئة التحكيم بعد موافقة الطرفين المتعاقدين على ذلك .  
و يتم تعيين الرئيس المذكور في ظرف أربعة أشهر من تاريخ تعيين العضوين .

للتوقيع في واشنطن في ١٨/٣/١٩٦٥ إذا كانت قواعدها قابلة للتطبيق ، وخلاف ذلك يتم تطبيق قواعد التسهيلات الإضافية لل (ICSID) المضافة لاحقاً / أو ج ) عن طريق هيئة تحكيم خاصة .

إذا تم تقديم موضوع المنازعة إلى المحكمة المختصة للطرف المتعاقد وفقاً لأحكام الفقرة ٢/أ من هذه المادة ، لا يحق للمستثمر المعنى تقديم موضوع المنازعة إلى التحكيم الدولي . وإذا تم تقديم موضوع المنازعة إلى التحكيم الدولي ، وفقاً لأحكام الفقرة ٢/ب من هذه المادة، يكون قرار هيئة التحكيم ملزماً للطرفين ولا يخضع لأي استئناف أو مراجعة بخلاف تلك الحالات التي نصت عليها الاتفاقية المذكورة . ويتم تنفيذ القرار وفقاً للقانون الوطني .

٣ - يتم تشكيل هيئة التحكيم الخاصة المحددة في الفقرة ٢/ج كما يلى :

أ - يعين كل طرف متعاقد محكماً ويختار هذان المحكمان باتفاقهما المشترك محكماً ثالثاً يكون مناسباً بجنسيته لدولة ثلاثة ليعمل رئيساً لهيئة ، ويجب تعين جميع المحكمين خلال شهرين من تاريخ إخطار أي طرف ، الطرف الآخر برغبته في عرض التزاع على التحكيم .

ب - إذا لم يتم التقادم بالمهلة الزمنية المحددة في البند (أ) من هذه الفقرة ، يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين ، في حالة غياب أي اتفاق آخر ، دعوة الأمين العام لمحكمة التحكيم الدائمة في لاهاي (هولندا) إلى إجراء التعيينات اللازمة .

ج - تتخذ هيئة التحكيم قراراتها بأغلبية الأصوات ، وتكون قراراتها نهائية وملزمة قانوناً للطرفين ، ويتم تنفيذها وفقاً للقوانين الوطنية ، ويتم اتخاذ هذه القرارات وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية وما تقتضيه من أحكام القانون الدولي ، وقلتون الطرف المتعاقد المعنى بالنزاع .

د - تضع الهيئة قواعد إجراءاتها ، وفقاً لقواعد تحكيم لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية (يونستار) .

### مادة (٨)

#### الحلول

إذا مادفع طرف متعاقد أو وكيله المعين تعويضاً لأحد مستمريه وفقاً لضمان يوفره غطاء لاستثماراته في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، فإن هذا الطرف الأخير ؛ ومع عدم الإخلال بحقوق الطرف الأول المخولة له بموجب المادة (٩) ، يقوم بالاعتراف بالتحويل إلى الطرف المتعاقد الأول أو وكيله المعين لجميع حقوق دعاوي المستمر والتي يحق لثالث الطرف المتعاقد أو وكيله المعين ممارستها بناء على مبدأ الحلول ولنفس مدى الطرف الذي تم تعويضه .

### مادة (٩)

#### تسوية النزاعات بين طرف متعاقد واحد ومستمر في الطرف المتعاقد الآخر

- ١ - أي منازعة قانونية تنشأ مباشرة بين أي من الطرفين المتعاقدين وأحد مستمرى الطرف المتعاقد الآخر ، يتم تسويتها ودياً بين طرفيها المعنيين
- ٢ - إذا لم تسفر المشاورات عن حل النزاع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ طلب التسوية كتابة ، يجوز للمستمر إحالة موضوع النزاع للتسوية بناء على اختياره كما يلي :
  - أ - عن طريق المحكمة المختصة في الطرف المتعاقد المقام الاستثمار على إقليمه . أو
  - ب - بواسطة المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار المنصوص عليها في معاهدة تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى المفتوحة

مادة (٧)  
حرية التحويل

١ - يضمن كل طرف متعاقد لمستثمرى الطرف المتعاقد الآخر حرية القيام بجميع التحويلات الخاصة باستثماراته من وإلى إقليمه ، وتشمل هذه التحويلات بصفة خاصة نوع الحصر :

أ ) المبالغ الأساسية والإضافية التي دفعت للمحافظة على الاستثمار أو تعميمه أو زيادته .

ب ) العائدات .

ج ) الحصيلة الناتجة عن بيع أو تصرفية الاستثمار أو جزء منه .

د ) المبالغ المطلوبة لسداد النفقات الناشئة عن تشغيل الاستثمار مثل إعادة سداد القروض والإتاوات ورسوم الرخص أو أي نفقات أخرى مماثلة .

هـ ) التعويض الذي يدفع وفقاً للمادتين (٥) ، (٦) .

و ) الدفعات المتعلقة برسوم الإدارة .

ز ) حصيلة المبالغ الناتجة عن تسوية منازعات الاستثمار .

ح ) المبالغ المتعلقة بالمشاريع المتعاقد عليها .

ط ) الرواتب والأجور والأتعب الأخرى التي يتلقاها ولم ينفقها العاملون في الاستثمار .

٢ - يضمن الطرفان المتعاقدين ، إضافة إلى ذلك أن التحويلات المشار إليها في البند (١) من هذه المادة ، سوف تتم بدون قيد أو تأخير بالعملة القابلة للتحويل بسعر الصرف الساري في تاريخ التحويل فيما يختص بالصفقات الفورية في العملة المطلوب تحويلها .

ويشمل هذا التعويض فوائد تحسب تبعاً لسعر الفائدة لفترة ثلاثة أشهر فيما بين مصارف لندن

(ليبور) بالنسبة للعملة المذكورة أو بنسبة تجارية معادلة لذلك ، مبنية على أساس سعر السوق من تاريخ نزع الملكية وحتى تاريخ السداد الفعلي .

٤ - يمنح المستثمر الذي نزعت ملكية استثماراته حق اللجوء للقضاء أو لأي سلطة أخرى مختصة لذلك الطرف المتعاقد ، لمراجعة وتقييم استثماراته، وفقاً للمبادئ التي نصت عليها هذه المادة.

## مادة (٦)

### تعويض الخسائر

١ - يمنح مستثمر الطرف المتعاقد الذين تتعرض استثماراتهم لخسائر بسبب الحرب أو أي نزاع مسلح أو ثورة أو حالة طوارئ قومية أو تمرد في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، من جانب هذا الطرف الأخير وفيما يتعلق بالاسترداد أو التعويض أو المقاصة أو أي تسوية أخرى ، معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يحظى بها مستثمره أو مستثمر الدولة الأكثر رعاية أيهما كان أكثر أفضلية للمستثمر . وتدفع المبالغ الناتجة عن هذا التعويض فوراً وتتمتع بحرية التحويل .

٢ - مع عدم الالحاد بأحكام البند (١) من هذه المادة ، في حالة تعرض أحد مستثمري طرف متعاقد لأي من الأوضاع المشار إليها في ذلك البند وتکبد من جراء ذلك خسائر في إقليم الطرف المتعاقد الآخر تكون ناتجة من :

أ - الاستيلاء على استثماراته أو جزء منها بواسطة القوات المسلحة أو سلطات الطرف الآخر - أو

ب - أهلاك استثماراته أو جزء منها بواسطة القوات المسلحة أو سلطات الطرف الآخر بما لا تقتضيه ضرورة مثل هذا الوضع ،  
سوف يتم منحه استرداد أو تعويض مناسب وفعال .

#### مادة (٤)

##### استثناءات

- لاتسري أحكام هذه الاتفاقية، على الامتيازات التي يمنحها أي من الطرفين المتعاقدين، لمستثمر دولة ثالثة، بموجب اشتراكه في أي من الاتفاقيات التالية:
- أ - أي اتفاقية قائمة في الحال أو المستقبل تتعلق باتحادات جمركية، أو مناطق تجارة حرة، أو أسواق مشتركة، أو الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية التي يكون أحد الطرفين المتعاقدين طرفاً فيها أو ربما يصبح طرفاً فيها.
  - ب - أي اتفاقية دولية، أو أي شريع محلي يتعلق بالضرائب كلياً أو جزئياً، أو
  - ج - أي اتفاقية أو معايدة متعددة الأطراف، تتعلق بالاستثمارات، يكون أحد الطرفين المتعاقدين طرفاً فيها أو ربما يصبح طرفاً فيها.

#### مادة (٥)

##### نزع الملكية

- ١ - لا تخضع استثمارات مستثمر أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر لنزع الملكية أو للتأمين أو لاي أجراء ذو أثر مماثل (ويشار إليه فيما بعد "نزع الملكية") ما لم يكن ذلك للمنفعة العامة، وعلى أساس غير تمييزية، ولقاء تعويض سريع ومناسب وفقاً للإجراءات القانونية.
- ٢ - تكون قيمة التعويض معادلة لقيمة السوق العادلة للاستثمارات المنزوع ملكيتها، وفقاً للسعر السائد في السوق مباشرة قبل اتخاذ الإجراءات أو الإعلان عنها أيهما حدث مبكراً قبل الآخر.
- ٣ - يتم حساب القيمة المناسبة للتعويض بالعملة التي تتمتع بحرية التحويل وفقاً لسعر صرف تلك العملة في اللحظة المشار إليها في البند (٢) من هذه المادة،

- ٣ - يحظر على كل من الطرفين المتعاقدين اتخاذ إجراءات غير معقولة أو تحكمية أو تمييزية من شأنها إعاقة نشاطات الإدارة أو الصيانة أو الاستعمال أو الانتفاع بالاستثمارات على إقليمه من مستثمرى الطرف المتعاقد الآخر .
- ٤ - لن يخضع أي من الطرفين المتعاقدين الاستثمارات المقامة على إقليمه بواسطة مستثمرى الطرف المتعاقد الآخر لإجراءات الزامية تتعلق بشراء المواد أو بوسائل إنتاج وتشغيل ونقل وتسويق منتجاته والتصرف فيها أو أي أوامر أخرى مشابهة لها آثار غير معقولة أو تمييزية .
- ٥ - يوافق كل طرف متعاقد في إطار شريعته ، على إعطاء اعتبار خاص لطلبات الحصول على أذونات تتعلق بالاستثمارات المقامة في إقليمه ، بما في ذلك حرية تعين المدراء والفنين الذين يختارهم بغض النظر عن جنسياتهم .

### مادة (٣) معاملة الاستثمار

في إطار هذه الاتفاقية :

- أ - تمنح الاستثمارات التي يقيمها مستثمر أو أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر أو عائداتها ، معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي تمنحها الدولة المضيفة في الحالات المماثلة ، لمستثمرها أو لمستثمرى الدولة الأكثر رعاية ، أيهما كان أكثر رعاية للمستثمر .
- ب - ويمنح كل طرف متعاقد مستثمرى الطرف المتعاقد الآخر ، فيما يتعلق بالإدارة والصيانة والاستخدام والتوظيف أو التصرف في استثماراتهم معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي تمنحها لمستثمرها أو لمستثمرى الدولة الأكثر رعاية أيهما كان أكثر أفضلية للمستثمر .

ب - أي شخص اعتباري ، شركة أو مؤسسة أو منشأة أو جمعية عمل أو منظمة أو أي وحدة أخرى يتم تأسيسها وفقا لقوانين ونظم جمهورية فنلندا ويكون مركزها في جمهورية فنلندا.

**ب ) بالنسبة لدولة قطر :**

- أ - الأشخاص الطبيعيون الذين يحملون جنسية دولة قطر وفقا لقوانينها ونظمها .
- ب - أي شخص اعتباري متخدلا لشكل شركة أو مؤسسة أو هيئة عامة أو مختلطة تم تأسيسها في إقليم دولة قطر وفقا لتشريعاتها .
- ج - حكومة دولة قطر .

٤ - «الإقليم» يعني إقليم الطرف المتعاقد و مياهه الداخلية ، و مياهه الإقليمية ، وما فوقها من مجال جوي ، وكذا المناطق البحرية التي تشمل الجرف القاري الممتد وراء المياه الإقليمية والتي يملك الطرف المتعاقد عليها وفقا لقوانينه النافذة والقانون الدولي حقوق سيادة أو اختصاص قضائي لأغراض التقييد واستغلال الموارد الطبيعية لهذه المناطق ° .

**مادة (٢)**

**تشجيع وحماية الاستثمار**

- ١ - يشجع كل طرف متعاقد ويخلق في إقليميه ظروف مواتية لاستثمارات مستثمرى الطرف المتعاقد الآخر في إطار قوانينه ولوائحه التنفيذية .
- ٢ - يمنح كل من الطرفين المتعاقدين في جميع الأوقات في إقليميه معاملة عادلة ومنصفة وحماية دائمة للاستثمارات التي يقيمها مستثمرى الطرف الآخر .

- ١ - «الاستثمار» يعني جميع أنواع الأصول القائمة أو المكتسبة بواسطة مستثمر أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر، وفقاً لقوانين ونظم الطرف المتعاقد الآخر بما في ذلك بصفة خاصة ولكن دون الحصر :
- أ ) الأموال المنقوله وغير المنقوله أو أي حقوق عينية أخرى مثل الرهن العقاري وحق الامتياز وحق الانتفاع وأي حقوق أخرى وفقاً لتشريعات الطرف المتعاقد المقام الاستثمار في إقليمه .
  - ب ) الأسهم والسندات أو أي شكل آخر من أشكال المشاركة في الشركات .
  - ج ) المطالبات بأموال والحقوق الأخرى ذات القيمة الاقتصادية .
  - د ) حقوق الملكية الأبية أو الصناعية مثل حقوق الاختراع والطبع وحقوق العمليات والخبره الفنية والعلامات التجارية والأسماء التجارية والتصاميم الصناعية وحقوق السمعة التجارية .
  - هـ ) الامتيازات التجارية المنوحة بمقتضى القانون أو بواسطة قرار إداري أو بموجب عقد بواسطة جهة مختصة ، بما في ذلك امتياز البحث عن الموارد الطبيعية أو استخراجها وتنميتها أو استغلالها .
  - ولا يؤثر أي تعديل في شكل استثمار الأصول أو إعادة استثمارها في صفة كاستثمارات.

٢ - «العائدات» تعني الأموال الناتجة عن الاستثمارات وتشمل على وجه الخصوص دون الحصر الأرباح والفوائد وأرباح الأسهم والإتاوات والأرباح الرأسمالية أو دفعات سداد عيني يتعلق بالاستثمار .

- ٣ - «المستثمر» ويعني :
- أ ) بالنسبة لجمهورية فنلندا :
  - أ - أي شخص طبيعي يعد مواطناً في جمهورية فنلندا وفقاً لقوانينها ، أو

[ ARABIC TEXT — TEXTE ARABE ]

اتفاقية

بين

حكومة جمهورية فنلندا

و

حكومة دولة قطر

بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات

أن حكومة جمهورية فنلندا ،

وحكومة دولة قطر ،

المشار إليهما فيما يلي بالطرفين المتعاقدين ،

رغبة منهما في زيادة تشجيع التعاون الاقتصادي سعياً وراء تحقيق المصالح المتبادلة بين الدولتين والمحافظة على شروط عادلة في مجال الاستثمار من قبل مستثمر أي أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، ولإيمانهما بأن التشجيع والحماية لهذه الاستثمارات على أساس هذه الاتفاقية سوف يؤدي إلى تحفيز المبادرات الاستثمارية ،

قد اتفقنا على ما يلى :

مادة (١)

تعاريف

في تطبيق أحكام هذه الاتفاقية ، تكون الكلمات والعبارات التالية ، المعاني المبينة قرير كل منها ، ما لم يقتضي السياق معنى آخر :

[ ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS ]

**AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF FINLAND AND THE GOVERNMENT OF THE STATE OF QATAR ON THE PROMOTION AND PROTECTION OF INVESTMENTS**

The Government of the Republic of Finland and the Government of the State of Qatar, hereinafter referred to as the "Contracting Parties",

Desiring to intensify economic cooperation to the mutual benefit of both countries and to maintain fair and equitable conditions for investments by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party,

Recognising that the promotion and protection of investments on the basis of this Agreement will stimulate business initiatives,

Have Agreed as Follows:

*Article 1. Definitions*

For the purpose of this Agreement and unless stated otherwise in this Agreement the following words and terms shall have the following meanings:

1. The term "Investment" means every kind of asset established or acquired by an investor of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party in accordance with the laws and regulations of the latter Contracting Party including, in particular, though not exclusively:

- a) movable and immovable property or any property rights such as mortgages, liens, pledges, leases, usufruct and similar rights as defined in the laws and regulations of the Contracting Party in whose territory the investment is situated;
- b) shares, stocks, debentures or other form of participation in a company;
- c) titles or claims to money or rights to performance having an economic value;
- d) intellectual or industrial property rights, such as patents, copyrights, technical processes, trade marks, industrial designs, business names, know-how and goodwill; and
- e) concessions conferred by law, by administrative act or under a contract by a competent authority, including concessions to search for, develop, extract or exploit natural resources.

Any alteration of the form in which assets are invested or reinvested does not affect their character as investments.

2. The term "Returns" means the amounts yielded by investments and in particular, though not exclusively, shall include profits, dividends, interest, royalties, capital gains or any payments in kind related to an investment.

3. The term "Investor" means:

- a) in respect of the Republic of Finland:

i) any natural person who is a national of the Republic of Finland in accordance with its laws;

or

ii) any legal person such as company, corporation, firm, business association, institution or other entity constituted in accordance with the laws and regulations of the Republic of Finland and having its seat within the jurisdiction of the Republic of Finland;

b) in respect of the State of Qatar:

i) any natural persons having the nationality of the State of Qatar in accordance with its laws and regulations; or

ii) any legal person having the status of a company, corporation, public or semi-public entity constituted in the territory of the State of Qatar in accordance with its legislation; or

iii) the Government of the State of Qatar.

4. The term "Territory" means the land territory, internal waters and territorial sea of the Contracting Party and the airspace above them, as well as the maritime zones including the continental shelf beyond the territorial sea over which the Contracting Party exercises sovereign rights or jurisdiction in accordance with its national law in force and international law, for the purpose of exploration and exploitation of the natural resources of such areas.

#### *Article 2. Promotion and Protection of Investments*

1. Each Contracting Party shall encourage and create favourable conditions in its territory for investments by investors of the other Contracting Party and in exercise of powers conferred by its laws shall admit such investments.

2. Each Contracting Party shall at all times accord in its territory to investments of investors of the other Contracting Party fair and equitable treatment and full and constant protection and security.

3. Each Contracting Party shall not impair by unreasonable, arbitrary or discriminatory measures the management, maintenance, use, enjoyment, acquisition or disposal of investments in its territory of investors of the other Contracting Party.

4. Each Contracting Party shall not impose mandatory measures on investments by investors of the other Contracting Party concerning purchase of materials, means of production, operation, transport, marketing of its products or similar orders having unreasonable or discriminatory effects.

5. Each Contracting Party shall, within the framework of its legislation, give a sympathetic consideration to applications for necessary permits in connection with the investments in its territory, including authorisations for engaging top managerial and technical personnel of their choice, regardless of nationality.

#### *Article 3. Treatment of Investments*

Within the framework of this Agreement:

a) investments made by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party, or returns related thereto, shall be accorded treatment which is not less favourable than the host Party accords to the investments and returns made by its own investors or to investors of the most favoured nation, whichever is the more favourable to the investor, and

b) investors of one Contracting Party shall be accorded by the other Contracting Party, as regards the management, maintenance, use, enjoyment or disposal of their investments, treatment which is not less favourable than the latter Contracting Party accords to its own investors or to investors of the most favoured nation, whichever is the more favourable to the investor.

#### *Article 4. Exceptions*

The provisions of this Agreement shall not be construed so as to oblige one Contracting Party to extend to the investors of the other Contracting Party the benefit of any treatment, preference or privilege by virtue of:

a) any existing or future free trade area, customs union, common market or regional economic agreement to which one of the Contracting Parties is or may become a party,

b) any international agreement or any domestic legislation relating wholly or mainly to taxation, or

c) any multilateral convention or treaty related to investments, of which one of the Contracting Parties is or may become a party.

#### *Article 5. Expropriation*

1. Investments by investors of a Contracting Party in the territory of the other Contracting Party shall not be expropriated, nationalised or subjected to any other measures having effect equivalent to expropriation or nationalisation (hereinafter referred to as "expropriation") except for a public interest, on a non-discriminatory basis, under due process of law and against prompt, adequate and effective compensation.

2. Such compensation shall amount to the fair market value of the expropriated investment at the time immediately before the expropriation was taken or became public knowledge, whichever earlier.

3. Such fair market value shall be expressed in a freely convertible currency on the basis of the market rate of exchange existing for that currency at the moment referred to in paragraph 2 of this Article. Compensation shall also include interest at the three (3) month London Interbank Offered Rate (LIBOR) for the currency in question or an equivalent commercial rate established on a market basis from the date of expropriation until the date of actual payment.

4. The investor whose investments are expropriated, shall have the right to prompt review by a judicial or other competent authority of that Contracting Party of valuation of its investments in accordance with the principles set out in this Article.

*Article 6. Compensation for Losses*

1. Investors of one Contracting Party whose investments in the territory of the other Contracting Party suffer losses owing to war or other armed conflict, a state of national emergency, revolt, insurrection or riot in the territory of the latter Contracting Party, shall be accorded by the latter Contracting Party treatment, as regards restitution, indemnification, compensation or other settlement no less favourable than that which the latter Contracting Party accords to its own investors or to investors of the most favoured nation, whichever is the more favourable to the investor. Resulting payments shall be effectively realisable, freely convertible and immediately transferable.

2. Without prejudice to paragraph 1 of this Article, an investor of one Contracting Party who, in any of the situations referred to in that paragraph, suffers a loss in the territory of the other Contracting Party resulting from:

- a) requisitioning of its investment or a part thereof by the latter's armed forces or authorities, or
- b) destruction of its investment or a part thereof by the latter's armed forces or authorities, which was not required by the necessity of situation, shall be accorded prompt, adequate and effective restitution or compensation.

*Article 7. Free Transfer*

1. Each Contracting Party shall ensure to investors of the other Contracting Party the free transfer, into and out of its territory, of their investments. Such transfers shall include in particular, though not exclusively:

- a) the principal and additional amounts to maintain, develop or increase the investment;
- b) returns;
- c) proceeds obtained from the total or partial sale or liquidation of an investment;
- d) the amounts required for payment of expenses which arise from the operation of the investment, such as loan repayments, payment of royalties and licence fees or other similar expenses;
- e) compensation payable pursuant to Articles 5 and 6;
- f) payments in respect of management fees;
- g) payments arising out of the settlement of a dispute;
- h) payments in connection with contracting projects;
- i) unspent earnings and other remuneration of personnel in connection with an investment.

2. The Contracting Parties shall further ensure that transfers referred to in paragraph 1 of this Article shall be made without any restriction or delay, in a freely convertible currency and at the prevailing market rate of exchange applicable on the date of transfer with respect to spot transactions in the currency to be transferred.

*Article 8. Subrogation*

If a Contracting Party or its designated agency makes a payment to its investor under an indemnity given in respect of an investment in the territory of the other Contracting Party, the latter Contracting Party shall, without prejudice to the rights of the former Contracting Party under Article 9, recognise the assignment to the former Contracting Party or its designated agency of all rights and claims of the investor which that Contracting Party or its designated agency shall be entitled to exercise by virtue of subrogation to the same extent as the Party indemnified.

*Article 9. Settlement of Disputes between an Investor of one Contracting Party and the other Contracting Party*

1. Any legal dispute arising directly out of an investment between an investor of one Contracting Party and the other Contracting Party shall be settled amicably between the two parties concerned.

2. If a dispute cannot be settled within a period of three months from the date at which settlement was requested in writing, the investor concerned may submit the dispute for settlement as follows, either to;

a) the competent court of the Contracting Party in the territory of which the investment has been made, or

b) the International Centre for Settlement of Investment Disputes (ICSID) provided for by the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other states, opened for signature at Washington on March 18, 1965, if its rules are applicable or if not, to the rules of the Additional Facility of the ICSID, or

c) an ad hoc Arbitral tribunal.

If the dispute is submitted to the competent court of the Contracting Party in accordance with paragraph 2 a) of this Article, the investor cannot seek international arbitration.

If the dispute is filed for international arbitration in accordance with paragraph 2 b) of this Article, the award shall be binding and shall not be subject to any appeal or remedy other than those provided for in the said Convention. The award shall be enforced in accordance with national law.

3. The ad hoc Arbitral tribunal specified under paragraph 2 c) shall be established as follows:

a) Each party to the dispute shall appoint one arbitrator, and the two arbitrators thus appointed shall appoint by mutual Agreement a third arbitrator, who must be a citizen of a third country, and who shall be designated as Chairman of the Tribunal by the two parties. All the arbitrators must be appointed within two months from the date of notification by one party to the other party of its intention to submit the dispute to arbitration.

b) If the periods specified in the section a) of this paragraph have not been respected, either party to the dispute, in the absence of any other agreement, may invite the Secretary General of the Permanent Court of Arbitration at the Hague to make the necessary appointments.

c) The Tribunal shall reach its decisions by a majority of votes. These decisions shall be final and legally binding upon the parties and shall be enforced in accordance with national law. They shall be taken in conformity with the provisions of this Agreement, the related principles of international law and the laws of the Contracting Party to the dispute.

d) The Tribunal shall set its rules of procedure in conformity with the Arbitration Rules of the United Nations Commission for International Trade Law (UNCITRAL).

e) It shall interpret its award at the request of either party to the dispute. Unless otherwise agreed by the parties to the dispute, the venue of arbitration is the seat of the Permanent Court of Arbitration at the Hague (Netherlands).

4. The Contracting Party which is a party to the dispute shall, at no time whatsoever during the procedures involving investment disputes, assert as a defence its immunity or the fact that the investor has received compensation under an insurance contract covering the whole or part of the incurred damage or loss.

#### *Article 10. Disputes between the Contracting Parties*

1. Disputes between the Contracting Parties concerning the interpretation and application of this Agreement shall, as far as possible, be settled through diplomatic channels.

2. If the dispute cannot thus be settled within six (6) months, following the date on which such negotiations were requested by either Contracting Party, it shall at the request of either Contracting Party be submitted to an Arbitral Tribunal.

3. Such an Arbitral Tribunal shall be constituted for each individual case in the following way. Within two (2) months of the receipt of the request for arbitration, each Contracting Party shall appoint one member of the Tribunal. Those two members shall then select a national of a third State who on approval by the two Contracting Parties shall be appointed Chairman of the Tribunal. The Chairman shall be appointed within four (4) months from the date of appointment of the other two members.

4. If within the periods specified in paragraph 3 of this Article the necessary appointments have not been made, either Contracting Party may, in the absence of any other agreement, invite the President of the International Court of Justice to make any necessary appointments. If the President is a national of either Contracting Party or is otherwise prevented from discharging the said function, the Member of the International Court of Justice next in seniority who is not a national of either Contracting Party or is not otherwise prevented from discharging the said function, shall be invited to make the necessary appointments.

5. The Arbitral Tribunal shall reach its decision by a majority of votes. The decisions of the Tribunal shall be final and binding on both Contracting Parties. They shall be taken in conformity with the provisions of this Agreement and the related principles of international law. Each Contracting Party shall bear the costs of the member appointed by that Contracting Party and of its representation at the arbitral proceedings. Both Contracting Parties shall assume an equal share of the cost of the Chairman, as well as any other costs. The Tribunal may make a different decision regarding the sharing of the costs. In all other respects, the Arbitral Tribunal shall determine its own rules of procedure.

6. The Tribunal shall interpret its award at the request of either Contracting Party. The venue of Arbitration is the Seat of the Permanent Court of Arbitration at the Hague (Netherlands).

*Article 11. Application of other Rules*

If the provisions of law of either Contracting Party or obligations under international law existing at present or established hereafter between the Contracting Parties in addition to this Agreement contain a regulation, whether general or specific, entitling investments made by investors of the other Contracting Party to a treatment more favourable than is provided for by this Agreement, such provisions shall, to the extent that they are more favourable to the investor, prevail over this Agreement.

*Article 12. Application of the Agreement*

This Agreement shall apply to all investments made by investors of either Contracting Party in the territory of the other Contracting Party, whether made before or after the entry into force of this Agreement, but shall not apply to any dispute concerning an investment which arose or any claim, which was settled before its entry into force.

*Article 13. Entry into Force, Duration and Termination*

1. The Contracting Parties shall notify each other when their constitutional requirements for the entry into force of this Agreement have been fulfilled. The Agreement shall enter into force on the thirtieth day following the date of receipt of the last notification.

2. This Agreement shall remain in force for a period of twenty (20) years and shall thereafter remain in force on the same terms until either Contracting Party notifies the other in writing of its intention to terminate the Agreement in twelve (12) months.

3. In respect of any investment made prior to the date of termination of this Agreement the provisions of Articles 1 to 12 shall remain in force for a further period of twenty (20) years from the date of termination of this Agreement.

In Witness Whereof, the undersigned representatives, duly authorised thereto, have signed the present Agreement.

Signed in duplicate at Doha on the 12th of November 2001 in the Finnish, Arabic and English languages, all texts being equally authoritative. In case of divergence, the English text shall prevail.

For the Government of the Republic of Finland

For the Government of the State of Qatar

[ FINNISH TEXT — TEXTE FINNOIS ]

**SOPIMUS  
SUOMEN TASAVALLAN  
HALLITUKSEN  
JA  
QATARIN VALTION  
HALLITUKSEN VÄLILLÄ  
SIJOITUSTEN EDISTÄMISESTÄ JA  
SUOJAAMISESTA**

Suomen tasavallan hallitus ja Qatarin valtion hallitus, jäljempänä "sopimuspuolet", jotka haluavat tehostaa taloudellista yhteistyötä molempien maiden yhteisen edun mukaisesti ja säälyttää oikeudenmukaiset olosuhteet sopimuspuolen sijoittajien sijoituksille, jotka ovat toisen sopimuspuolen alueella, ovat tietoisia siitä, että sijoitusten edistäminen ja suojaaminen tämän sopimuksen perusteella kannustaa liiketoimintaa koskevia aloitteita, ovat sopineet seuraavasta:

**1 artikla**

**Määritelmät**

Ellei tässä sopimuksessa toisin mainita, seuraavia sanoja ja käsitteitä käytetään tässä sopimuksessa seuraavissa merkityksissä:

1. "Sijoitus" tarkoittaa kaikenlaista varallisuutta, jota sopimuspuolen sijoittaja on perustanut tai hankkinut toisen sopimuspuolen alueella tämän toisen sopimuspuolen lakiens ja määräysten mukaisesti, mukaan luettuna enityisesti, ei kuitenkaan yksinomaan:

- a) irtain ja kiinteä omaisuus tai muut omistusoikeudet kuten kiinnitykset, pantti- ja pidätysoikeudet, vuokraoikeudet, nautintaoikeudet ja muut vastaanot oikeudet sen sopimuspuolen lain-säädännön ja määräysten mukaisesti, jonka alueella sijoitus on;
- b) osakkeet, joukkovelkakirjat tai muut osuudet yrityksestä;
- c) oikeudet tai vaateet rahaan tai oikeudet suoritteisiin, joilla on taloudellista arvoa;

- d) henkiseen tai teolliseen omaisuuteen kohdistuvat oikeudet, kuten patentit, tekijänoikeudet, tekniset valmistusmenetelmät, tavaramerkit, teolliset mallioikeudet, toiminimet, tietotaito ja goodwill-arvo;
- e) lakiin, hallinnolliseen toimenpiteeseen tai toimivaltaisen viranomaisen kanssa tehtyyn sopimukseen perustuvat toimiluvat, mukaan luettuna luvat etsiä, ottaa käyttöön, louhia tai hyödyntää luonnonvaroja.

Mikään varallisuuden sijoitus- tai uudelleensijoitusmuoto ei vaikuta varallisuuden luonteeseen sijoituksena.

2. "Tuotto" tarkoittaa sijoitusten tuottamia rahamääriä ja siihen sisältyvät erityisesti, ei kuitenkaan yksinomaan voitto, osingot, korot, rojaltit, pääomatulot tai sijoitukseen liittyvät luontoissuoritukset.

3. "Sijoittaja" tarkoittaa:

a) Suomen tasavallan osalta:  
i) luonnollista henkilöä, joka on Suomen tasavallan kansalainen sen lainsäädännön mukaisesti; tai  
ii) oikeushenkilöä, esimerkiksi yhtiötä, yhtymää, toiminimeä, taloudellista yhdistystä, yleishyödyllistä laitosta tai muuta kokonaisuutta, joka on perustettu Suomen tasavallan lainsäädännön ja määräysten mukaisesti ja jonka toimipaikka kuuluu Suomen tasavallan lainkäytövaltaan;

b) Qatarin valtion osalta:

i) luonnollista henkilöä, joka on Qatarin valtion kansalainen sen lainsäädännön ja määräysten mukaisesti; tai  
ii) oikeushenkilöä, joka on Qatarin valtion lainsäädännön mukaisesti sen alueella perustettu yhtiö, yhtymä taikka julkinen tai osittain julkinen yhteisö; tai  
iii) Qatarin valtion hallitusta.

4. "Alue" tarkoittaa sopimuspuolen maaaluetta, sisäisiä aluevesiä ja alueremita ja niiden yläpuolella olevaa ilmatilaan, sekä aluemerien ulkopuolella olevia merivyöhykeitä, joihin nähdien sopimuspuolella on täysivaltaiset

oikeudet tai lainkäytövalta näiden alueiden luonnonvarojen tutkimiseen ja hyödyntämiseen voimassaolevan kansallisen lainsäädäntönsä ja kansainvälisen oikeuden mukaisesti.

## 2 artikla

### *Sijoitusten edistäminen ja suojaaminen*

1. Kumpikin sopimuspuoli kannustaa luomaan alueelleen suotuisat olosuhteet toisen sopimuspuolen sijoittajien sijoituksille ja sallii sellaiset sijoitukset lainsäädäntöönsä perustuvan toimivallan puitteissa.
2. Kumpikin sopimuspuoli myöntää aina alueellaan oikeudenmukaisen kohotelun sekä täysimääräisen ja jatkuvan suojan ja turvan toisen sopimuspuolen sijoittajien sijoituksille.
3. Kumpikaan sopimuspuoli ei haittaa kohtuuttoman, mielivaltaisin tai syrjivin toimenpitein toisen sopimuspuolen sijoittajien sijoitusten hoitoa, ylläpitämistä, käyttöä, hyödyntämistä, hankkimista tai myymistä alueellaan.
4. Kumpikaan sopimuspuoli ei kohdista toisen sopimuspuolen sijoittajien sijoituksiin pakottavia toimenpiteitä, jotka koskevat tarvikkeiden hankintaa, tuotantovälineitä, toimintaa, kuljetusta tai tuotteiden markkinointia, tai muita vastaavia määräyksiä, joilla on kohtuuttomia tai syrjiviä vaikutuksia.
5. Kumpikin sopimuspuoli suhtautuu lainsäädäntönsä puitteissa myönteisesti sen alueella olevia sijoituksia koskeviin tarpeellisiin lupahakemuksiin, mukaan luettuna luvat sijoittajien valitseman johtohenkilöstön ja teknisen henkilökunnan palkkaamiseen kansallisuudesta riippumatta.

**3 artikla**  
**Sijoitusten kohtelu**

Tämän sopimuksen puitteissa:

- a) sijoituksille, joita sopimuspuolen sijoittajat tekevät toisen sopimuspuolen alueella, tai niiden tuolle myönnetään yhtä edullinen kohtelu kuin isäntäsopimuspuolen omien sijoittajien tai suosituimmuusasemassa olevien maiden sijoittajien sijoituksille ja niiden tuolle myönnetty kohtelu, sen mukaan kumpi niistä on sijoittajalle edullisempi, ja
- b) sopimuspuoli myöntää toisen sopimuspuolen sijoittajille sijoitusten hoidon, ylläpidon, käytön, hyödyntämisen tai myynnin osalta yhtä edullisen kohtelon kuin se myöntää omille sijoittajilleen tai suosituimmuusasemassa olevien maiden sijoittajille, sen mukaan kumpi niistä on sijoittajalle edullisempi.

**4 artikla**

**Poikkeukset**

Tämän sopimuksen määräysten ei katsota velvoittavan sopimuspuolta ulottamaan toisen sopimuspuolen sijoittajiin kohtelua, etua tai erivapautta, joka perustuu:

- a) olemassaaolevaan tai tulevaan vapaakauppaluokseen, tulliliittoon, yhteismarkkina-alueeseen tai alueelliseen taloussopimukseen, jonka osapuolena toinen sopimuspuolista on tai jonka osapuoleksi se voi tulla,
- b) täysin tai pääasiassa verotusta koskevaan kansainväliseen sopimukseen tai valtionsisäiseen lainsäädäntöön,
- c) sijoittamista koskevan monenväliseen yleissopimukseen tai sopimukseen, jonka sopimuspuolena toinen tämän sopimuksen sopimuspuolista on tai jonka sopimuspuoleksi se voi tulla.

## 5 artikla

### *Pakkolunastus*

1. Sopimuspuolen sijoittajien sijoituksia, jotka ovat toisen sopimuspuolen alueella, ei pakkolunasteta tai kansallisteta eikä niihin kohdisteta muita toimenpiteitä, joilla on vastaavia vaikutuksia kuin pakkolunastuksella tai kansallistamisella (jäljempänä "pakkolunastus"), muutoin kuin yleisen edun vuoksi ketään syrjimättä ja oikeudenmukaisista menettelyä noudattaen, ja välitöntä, riittävää ja tosiasiallista korvausta vastaan.
2. Korvaus vastaa pakkolunastetun sijoituksen kohtuullista markkina-arvoa, joka sillä oli välittömästi ennen pakkolunastuksen suorittamista tai ennen kuin se tuli yleiseen tietoisuuteen, sen mukaan kumpi ajankohdista on aikaisempi.
3. Kohtuullinen markkina-arvo lasketaan vapaasti vaihdettavassa valuutassa sen vaihtokurssin perusteella, joka kyseisellä valuutalla oli tämän artiklan 2 kappaleessa tarkoitettuna ajankohtana. Korvaukseen sisältyy myös kyseistä valuuttaa koskeva kolmen kuukauden LIBOR-koron (London Interbank Offered Rate) mukainen korko tai vastaava kaupallinen markkinakorko pakkolunastuspäivästä korvauksen maksupäivään saakka.
4. Sijoittajalla, jonka sijoitukset pakkolunastetaan, on oikeus saada sijoituksensa arviointi viipyväältä kyseisen sopimuspuolen oikeusviranomaisten tai muiden toimivaltaisten viranomaisten tarkasteltavaksi tässä artiklassa mainittujen periaatteiden mukaisesti.

## 6 artikla

### *Menetysten korvaaminen*

1. Sopimuspuolen sijoittajille, jonka toisen sopimuspuolen alueella oleville sijoituksille aiheutuu menetyksiä tämän toisen sopimuspuolen alueella olevan sodan tai muun aseellisen välikohtauksen, kansallisen häätäilan, kansannousun, kapinan tai mellakan vuoksi, myönnetyän edunpalautuksen, hyvityksen, vahingonkorvauksen tai muun järjestelyn osalta yhtä edullinen kohtelu kuin kyseisen

sopimuspuolen omille sijoittajilleen tai suo-  
situimmuusasemassa olevien maiden sijoittajille  
myöntämä kohtelu, sen mukaan kumpi  
niistä on sijoittajalle edullisempi. Korvausmaksujen  
tulee olla tosiasiallisesti realisoitavissa,  
vapaasti vaihdettavissa ja välittömästi  
siirrettävässä.

2. Sen vaikuttamatta tämän artiklan 1  
kappaleen soveltamiseen, sopimuspuolen sijoittajalle,  
joka kyseisessä kappaleessa tarkoitettussa  
tilanteessa kärsii toisen sopimuspuolen  
alueella menetyksiä, jotka johtuvat:
- a) siitä, että viimeksi mainitun sopimuspuolen  
asevoimat tai viranomaiset  
ovat pakko-ottaneet sen sijoituksen  
tai sijoituksen osan, tai
  - b) siitä, että viimeksi mainitun sopimuspuolen  
asevoimat tai viranomaiset  
ovat tuhonneet sen sijoituksen tai  
sijoituksen osan, vaikka tilanne ei  
olisi edellyttänyt sitä,  
myönnetyään viipymättä suoritettava, riittävä  
ja tosiasallinen hyvitys tai korvaus.

## 7 artikla

### *Vapaat siirrot*

1. Kumpikin sopimuspuoli varmistaa toisen  
sopimuspuolen sijoittajille oikeuden siirtää  
sijoituksiaan vapaasti alueelleen ja alueeltaan.  
Tällaisiin siirtoihin sisältyvät erityisesti, ei  
kuitenkaan yksinomaan:
- a) peruspääoma sekä sijoituksen ylläpitoon,  
kehittämiseen ja kasvattamiseen  
tarkoitettut lisäsummat;
  - b) tuotto;
  - c) osittain tai kokonaan tapahtuvasta  
sijoituksen myynnistä tai realisoinnista  
saadut tulot;
  - d) sijoituksen hoitamisesta aiheutuvien  
kulujen maksamiseen vaaditut rahasummat,  
kuten lainojen takaisinmaksut,  
rojaltit ja lisenssimaksut tai  
muut vastaanotat kulut;
  - e) tämän sopimuksen 5 ja 6 artiklan  
mukaisesti maksettavat korvaukset;
  - f) hallintomenoihin liittyvät maksut;
  - g) ritojen ratkaisusta johtuvat maksut;

- h) sopimushankkeisiin liittyvät maksut;
  - i) sijoitukseen yhteydessä työskentelevän henkilökunnan käytettäväissä olevat ansiotulot ja muut palkkiot.
2. Sopimuspuolet varmistavat myös, että tämän artiklan 1 kappaleessa tarkoitettu siirrot suoritetaan rajoituksetta ja viipymättä, vapaasti vaihdettavassa valuutassa ja siirtopäivänä vallitsevan, siirrettävässä valuutassa tapahtuvaan avistakauppaan sovellettavan markkinakurssin mukaisesti.

#### 8 artikla

##### *Sijaantulo*

Jos sopimuspuoli tai sen edustajaksi määäretty taho suorittaa maksun sijoittajalleen toisen sopimuspuolen alueella olevaa sijoitusta koskevan korvausvelvoitteen nojalla, viimeksi mainittu sopimuspuoli tunnustaa kaikkien sijoittajan oikeuksien ja vaateiden siirtämisen ensin mainitulle sopimuspuollelle tai sen edustajaksi määrätylle taholle, jotta tämä voi käyttää niitä sijaantulon perusteella samassa määrin kuin vakuutettu osapuoli, tämän kuitenkaan vaikuttamatta ensin mainitun sopimuspuolen 9 artiklan mukaisiin oikeuksiin.

#### 9 artikla

##### *Sopimuspuolen sijoittajan ja toisen sopimuspuolen välisten riitojen ratkaisu*

1. Kaikki välittömästi sijoituksesta johtuvat sopimuspuolen sijoittajan ja toisen sopimuspuolen väliset oikeudelliset riidat ratkaistaan sovinnollisesti riidan molempien osapuolten välillä.
2. Jos nitä ei pystytä ratkaisemaan kolmen kuukauden kuluessa siitä päivästä, jona riidan ratkaisua on kirjallisesti pyydetty, asianomainen sijoittaja voi saattaa riidan ratkaistavaksi:
  - a) sen sopimuspuolen toimivaltaiselle tuomioistuimelle, jonka alueella sijoitus on tehty, tai
  - b) sijoituksia koskevien riitaisuuksien kansainväliselle ratkaisukeskukselle (ICSID), josta määritään 18 päivänä

maaliskuuta 1965 Washingtonissa allekirjoitettavaksi avatun, valtioiden ja toisten valtioiden kansalaisten välisen sijoituksia koskevien riitaisuuksien ratkaisemista koskevassa yleissopimuksesta, jos sen säädöt ovat sovellettavissa, ja mikäli ne eivät ole sovellettavissa, ICSID:n ylimääräisten järjestelyjen säätöjen mukaiseen välimiesmenettelyyn, tai c) tilapäiselle välimiesoikeudelle.

Jos riita saatetaan sopimuspuolen toimivaltaisen tuomioistuimen ratkaistavaksi tämän artiklan 2 kappaleen a kohdan mukaisesti, sijoittaja ei voi pyytää kansainvälistä välimiesmenettelyä.

Jos riita saatetaan kansainväiseen välimiesmenettelyyn tämän artiklan 2 kappaleen b kohdan mukaisesti, päätös on sitova eikä siihen voida hakea muutosta muutoin kuin kyseisessä yleissopimuksesta mainituin keinoin. Päätös pannaan täytäntöön kansallisen lainsäädännön mukaisesti.

3. Tämän artiklan 2 kappaleen c kohdassa mainittu tilapäinen välimiesoikeus perustetaan seuraavalla tavalla:

- a) Kumpikin riidan osapuoli nimittää yhden välimiehen, ja tällä tavalla nimitettyt kaksi välimiestä nimittävät yhteisestä sopimuksesta kolmannen välimiehen, jonka tulee olla kolmannen maan kansalainen ja jonka kaksi riidan osapuolta nimittävät välimiesoikeuden puheenjohtajaksi. Kaikki välimiehet tulee nimittää kahden kuukauden kuluessa päivästä, jona riidan osapuoli ilmoittaa toiselle osapuolelle aikomuksestaan saattaa riita välimiesmenettelyyn.
- b) Jos tämän kappaleen a kohdassa mainittuja määräaikoja ei noudateta, jompikumpi riidan osapuolista voi muun sopimuksen puuttuessa pyytää Haagin Pysyvän välystytuomioistuimen pääsihteeriin tekemään tarvittavat nimitykset.
- c) Välimiesoikeus tekee päätöksensä äänten enemmistöllä. Päätökset ovat lopullisia ja sitovat sopimuspuolia oikeudellisesti, ja ne pannaan täytäntöön

kansallisen lainsäädännön mukaisesti. Pääökset tehdään tämän sopimuksen määräysten, asiaan liittyvien kansainvälisten oikeuden periaatteiden ja riidan osapuolena olevan sopimuspuolen lainsäädännön mukaisesti.

d) Välimiesoikeus laatii menettelysääntönsä Yhdistyneiden Kansakuntien

kansainväisen kauppaoikeuden komitean (UNCITRAL) välimiesmenettelysääntöjen mukaisesti.

e) Se tulkitsee pääöstään jommankumman riidan osapuolen sitä pyytäessä. Elleivät riidan osapuolet toisin päästä, välimiesmenettelyn paikkana on Pysyvä vältitystuomioistuimen toimipaikka Haag (Alankomaat).

4. Riidan osapuolena oleva sopimuspuoli ei saa missään vaiheessa sijoitusriita-asian käsittelyä puolustuksena vedota koskemattomuuteensa tai siihen, että sijoittaja on saanut korvauksen sellaisen vakuutussopimuksen rajoilla, joka kattaa aiheutuneen vahingon tai menetyksen kokonaan tai osittain.

#### 10 artikla

##### *Sopimuspuolten väliset riidat*

1. Sopimuspuolten väliset riidat, jotka koskevat tämän sopimuksen tulkintaa ja soveltamista, ratkaistaan mahdollisuuksien mukaan diplomaattiteitse.

2. Jos riitaa ei pystytä tällä tavoin ratkaisemaan kuuden (6) kuukauden kuluessa siitä päivästä lukien, jona jompikumpi sopimuspuoli on pyytänyt neuvotteluja, se saatetaan jommankumman sopimuspuolen pyynnöstä välimiesoikeuden ratkaistavaksi.

3. Välimiesoikeus perustetaan kutakin yksittäistapausta varten seuraavalla tavalla.

Kahden (2) kuukauden kuluessa välimiesmenettelyä koskevan pyynnön vastaanottamisesta kumpikin sopimuspuoli nimittää yhden välimiesoikeuden jäsenen. Nämä kaksoi jäsentä valitsevat kolmannen valtion kansalaisen, joka molempien sopimuspuolten hyväksynnästä nimitetään välimiesoikeuden puheenjohtajaksi.

Puheenjohtaja nimitetään neljän (4) kuukauden kuluessa kahden muun jäsenen nimittämispäivästä.

4. Jos tarvittavia nimityksiä ei ole tehty tämän artiklan 3 kappaleessa mainittujen ajanjaksojen kuluessa, kumpi tahansa sopimuspuoli voi muun sopimuksen puuttuessa pyytää Kansainvälisen tuomioistuimen puheenjohtajaa tekemään tarvittavat nimitykset.  
Jos puheenjohtaja on jommankumman sopimuspuolen kansalainen tai on muutoin estynyt hoitamasta kyseistä tehtävää, virkailtaän seuraavaksi vanhinta Kansainvälisen tuomioistuimen jäsentä, joka ei ole kummankaan sopimuspuolen kansalainen tai muutoin estynyt hoitamasta tehtävää, pyydetään tekemään tarvittavat nimitykset.
5. Välimiesoikeus tekee päätökseen äänten enemmistöllä. Välimiesoikeuden päätökset ovat lopullisia ja sitovat molempia sopimuspuolia. Päätökset tehdään tämän sopimuksen ja asiaan liittyvien kansainvälisen oikeuden määräysten mukaisesti. Kumpikin sopimuspuoli vastaa nimittämänsä jäsenen kustannuksista ja edustuksensa aiheuttamista kustannuksista välimiesmenettelyn aikana. Molemmat sopimuspuolelta vastaavat yhtä suurin osuuksin puheenjohtajan kustannuksista sekä muista mahdollisista kustannuksista. Välimiesoikeus voi tehdä erilaisen päätöksen kustannusten jakamisen osalta. Kaikilta muilta osin välimiesoikeus päättää omista menettelysäännöistään.
6. Välimiesoikeus tulkitsee päätöstään jommankumman sopimuspuolen sitä pyytäessä. Välimiesmenettelyn paikkana on Pysyvä välitystuomioistuimen toimipaikka Haag (Alankomaat).

## 11 artikla

### *Muiden määräysten soveltaminen*

Jos jommankumman sopimuspuolen lainsäädännön määräykset tai tämän sopimuksen lisäksi sopimuspuolten välillä olemassaolevat tai myöhemmin vahvistettavat kansainvälisen oikeuden mukaiset velvoitteet sisältävät joko yleisiä tai erityisiä määräyksiä, joiden mukaan toisen sopimuspuolen sijoittajien sijoituksille voidaan myöntää edullisempi kohtelu, kuin tämän sopimuksen mukainen kohtelu, sellaiset määräykset ovat ensisijaisia tämän

sopimuksen määräyksiin nähdent siinä määrin  
kuin ne ovat sijoittajalle edullisempia.

## 12 artikla

### *Sopimuksen soveltaminen*

Tätä sopimusta sovelletaan kaikkiin sijoituksiin,  
joita jommankumman sopimuspuolen  
sijoittajat ovat tehneet toisen sopimuspuolen  
alueella, riippumatta siitä, onko ne tehty  
ennen tämän sopimuksen voimaantuloa vai  
sen jälkeen, mutta sitä ei sovelleta sijoituksia  
koskeviin riitoihin, jotka ovat syntyneet ennen  
sopimuksen voimaantuloa, tai vaateisiin,  
joita koskevat ratkaisut ori tehty ennen sopimuksen  
voimaantuloa.

## 13 artikla

### *Voimaantulo, voimassaoloaika ja voimassaolon päätyminen*

1. Sopimuspuolet ilmoittavat toisilleen,  
kun niiden valtiosäännön mukaiset vaatimukset  
sopimuksen voimaantulolle on täytetty.  
Sopimus tulee voimaan kolmantenakymmenenentä  
päivänä siitä päivästä lukien, jona  
jälkimmäisen ilmoitus on vastaanotettu.
2. Sopimus on voimassa kahdenkymmenen  
(20) vuoden ajan, mikä jälkeen sen voimassaolo  
jatkuu samoin ehdoin, kunnes jompikumpi  
sopimuspuoli ilmoittaa toiselle sopimuspuolelle  
kirjallisesti aikomuksestaan  
päättää sopimuksen voimassaolo kahdentoista  
(12) kuukauden kuluttua.
3. Ennen tämän sopimuksen voimassaalon  
päätymispäivää tehtyjeri sijoitusten osalta  
1—12 artiklan määräykset ovat voimassa  
edelleen kahdenkymmenen (20) vuoden ajan  
tämän sopimuksen voimassaalon päätymispäivästä.  
Tämän vakuudeksi allekirjoittaneet edustajat,  
siihen asianmukaisesti valtuutettuina,  
ovat allekirjoittaneet tämän sopimuksen.

Allekirjoitettu Dohassa 12 päivänä marraskuuta  
2001 kahtena kappaleena suomen,  
arabian ja englannin kielellä, kaikkier tekstien  
ollessa yhtä todistusvoimaiset. Tekstien

**poiketessa toisistaan on englanninkielinen  
teksti ratkaiseva.**

**SUOMEN TASAVALLAN  
HALLITUksen PUOLESTA**

**QATARIN VALTION  
HALLITUksen PUOLESTA**

[TRANSLATION --- TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE DE FINLANDE ET LE GOUVERNEMENT DE L'ETAT DU QATAR RELATIF A LA PROMOTION ET A LA PROTECTION DES INVESTISSEMENTS

Le Gouvernement de la République de Finlande et le Gouvernement de l'Etat du Qatar, ci-après dénommés les « Parties contractantes »,

Désireux de renforcer leur coopération économique dans l'intérêt mutuel des deux Parties et de maintenir des conditions justes et équitables pour les investissements des investisseurs d'une Partie contractante sur le territoire de l'autre Partie,

Considérant que la promotion et la protection des investissements sur la base du présent Accord stimulera les initiatives commerciales et industrielles,

Sont convenus de ce qui suit :

*Article premier. Définitions*

Aux fins du présent Accord, et sauf dispositions contraires de ce dernier, les mots et expressions ci-après ont le sens suivant :

1. Le terme «investissement» désigne les avoirs de toute nature établis ou acquis par un investisseur d'une Partie contractante sur le territoire de l'autre Partie conformément aux lois et règlements de cette dernière et comprennent notamment mais non exclusivement :

a) les biens meubles et immeubles et tous droits réels tels qu'hypothèques, nantissements, gages, baux, usufruits et droits similaires tels que définis dans les lois et règlements de la Partie contractante sur le territoire de laquelle l'investissement est situé ;

b) les actions, parts sociales, obligations et autres formes de participation à une société;

c) les titres ou créances pécuniaires ou droits à des prestations ayant une valeur économique ;

d) les droits de propriété intellectuelle ou industrielle tels que brevets, droits d'auteur, procédés techniques, marques de fabrique, plans industriels, noms commerciaux, savoir-faire et clientèle ;

e) les concessions conférées par la loi, par un acte administratif ou par contrat par une autorité compétente, y compris les concessions relatives à la prospection, à la mise en valeur, à l'extraction ou à l'exploitation de ressources naturelles.

Toute modification de la forme sous laquelle les avoirs sont investis ou réinvestis ne porte pas atteinte à leur caractère d'investissement.

2. Le terme «revenus» désigne le produit des investissements et comprend notamment mais non exclusivement les bénéfices, dividendes, intérêts, redevances, plus values du capital et tous paiements en nature liés à un investissement.

3. Le terme «investissement» désigne :

a) dans le cas de la République de Finlande :

i) toute personne physique qui est un national de la République de Finlande conformément à ses lois ; ou

ii) toute personne morale telle qu'une société, compagnie, firme, association commerciale, institution ou autre entité constituée conformément aux lois et règlements de la République de Finlande et ayant son siège dans sa juridiction.

b) dans le cas de l'Etat du Qatar :

i) toute personne physique ayant la nationalité de l'Etat du Qatar conformément à ses lois et règlements ; ou

ii) toute personne morale ayant le statut d'une société, compagnie, organisme public ou semi-public constitué sur le territoire de l'Etat du Qatar conformément à sa législation ;

iii) le Gouvernement de l'Etat du Qatar.

4. Le terme «territoire» désigne le territoire terrestre, les eaux intérieures et la mer territoriale de la Partie contractante et l'espace aérien susjacent, ainsi que les zones maritimes, y compris le plateau continental au-delà de la mer territoriale sur laquelle la Partie contractante exerce ses droits souverains ou sa juridiction conformément à la législation nationale en vigueur et au droit international aux fins de la prospection et de l'exploitation des ressources naturelles de ces zones.

#### *Article 2. Promotion et protection des investissements*

1. Chaque Partie contractante encourage les investissements sur son territoire d'investisseurs de l'autre Partie, leur crée des conditions favorables et, dans l'exercice des pouvoirs qui lui sont conférés par ses lois, admet ces investissements.

2. Chaque Partie contractante accorde en tout temps sur son territoire aux investissements des investisseurs de l'autre Partie un traitement juste et équitable et leur assure une constante et totale protection et sécurité.

3. Aucune Partie contractante ne fait obstacle par des mesures déraisonnables, arbitraires ou discriminatoires à la gestion, au maintien, à l'utilisation, à la jouissance, à l'acquisition ou à l'aliénation des investissements sur son territoire d'investisseurs de l'autre Partie contractante.

4. Aucune Partie contractante n'impose aux investissements d'investisseurs de l'autre Partie de mesures obligatoires concernant l'acquisition de matériaux, les moyens de production, l'exploitation, le transport, la commercialisation des produits, ni des ordonnances similaires ayant des effets déraisonnables ou discriminatoires.

5. Chaque Partie contractante, dans le cadre de sa législation, examine avec bienveillance les demandes relatives à l'obtention des permis requis pour les investissements sur son territoire, y compris les demandes d'autorisation ayant trait au recrutement par les investisseurs de haut personnel de direction et de personnel technique de leur choix, sans égard à leur nationalité.

#### *Article 3. Traitement des investissements*

Dans le cadre du présent Accord :

a) les investissements effectués par les investisseurs d'une Partie contractante sur le territoire de l'autre Partie et les revenus y afférents se voient accorder un traitement qui n'est pas moins favorable que celui que la Partie d'accueil accorde aux investissements et aux revenus de ses propres investisseurs ou des investisseurs appartenant à la nation la plus favorisée, la solution la plus favorable à l'investisseur étant retenue, et

b) les investisseurs d'une Partie contractante se voient accorder par l'autre Partie, en ce qui concerne la gestion, le maintien, l'utilisation, la jouissance ou l'aliénation de leurs investissements un traitement qui n'est pas moins favorable que celui que cette dernière accorde à ses propres investisseurs ou aux investisseurs appartenant à la nation la plus favorisée, la solution la plus favorable à l'investisseur étant retenue.

#### *Article 4. Exceptions*

Les dispositions du présent Accord ne sont pas interprétées comme obligeant une Partie contractante à étendre aux investisseurs de l'autre Partie le bénéfice de tout traitement, préférence ou privilège découlant :

a) d'une zone de libre échange, union douanière, marché commun, ou accord d'intégration économique régionale, présent ou futur, auquel une des Parties contractantes est ou peut devenir partie :

b) de tout accord international ou législation interne ayant trait totalement ou principalement à l'imposition ; ou

c) de toute convention multilatérale ou traité ayant trait aux investissements auquel une des Parties contractantes est ou peut devenir partie.

#### *Article 5. Expropriation*

1. Les investissements d'investisseurs d'une Partie contractante sur le territoire de l'autre Partie ne sont pas expropriés, nationalisés ou soumis à toute autre mesure ayant un effet équivalent à l'expropriation ou à la nationalisation (ce type de mesure étant ci-après dénommé «expropriation») sauf à des fins d'intérêt public, sur une base non discriminatoire, dans le respect des formes régulières de la loi et moyennant une indemnisation rapide, adéquate et effective.

2. Cette indemnisation correspond à la juste valeur marchande de l'investissement exproprié au moment précédent immédiatement l'expropriation ou avant que la mesure d'expropriation ne soit devenue publique, la première de ces deux dates étant retenue.

3. La juste valeur marchande est exprimée en une monnaie librement convertible sur la base du taux de change en vigueur pour cette monnaie au moment visé au paragraphe 2 du présent article. L'indemnisation comprend également des intérêts au taux interbancaire à trois (3) mois de Londres (LIBOR) pour la monnaie en question ou à un taux commercial équivalent établi sur la base de celui pratiqué sur le marché à compter de la date de l'expropriation jusqu'à la date du paiement effectif.

4. L'investisseur dont les investissements sont expropriés a droit à un prompt examen de son cas par une autorité judiciaire ou autre autorité compétente de la Partie contractante

en question, ainsi qu'à l'évaluation de ses investissements conformément aux principes énoncés dans le présent article.

*Article 6. Indemnisation des pertes*

1. Les investisseurs d'une Partie contractante dont les investissements sur le territoire de l'autre Partie subissent des pertes du fait d'une guerre ou autre conflit armé, d'un état d'urgence national, d'une révolte, d'une insurrection ou d'émeutes sur le territoire de cette dernière Partie, se voient accorder par celle-ci en matière de restitution, d'indemnisation, de compensation ou autre forme de règlement, un traitement qui n'est pas moins favorable que celui qu'elle accorde à ses propres investisseurs ou aux investisseurs appartenant à la nation la plus favorisée, la solution la plus favorable à l'investisseur étant retenue. Les paiements à ce titre sont effectivement réalisables, librement convertibles et immédiatement transférables.

2. Sans préjudice des dispositions du paragraphe 1 du présent article, un investisseur d'une Partie contractante qui, dans l'une quelconque des situations visées à ce paragraphe, subit une perte sur le territoire de l'autre Partie découlant :

- a) de la réquisition de son investissement ou d'une partie de celui-ci par les forces armées ou par les autorités de cette dernière ; ou
- b) de la destruction de son investissement ou d'une partie de celui-ci par les forces armées ou par les autorités de cette dernière, quand la situation n'exigeait pas une telle destruction se voit accorder une restitution ou une indemnisation rapide, suffisante et effective.

*Article 7. Libre transfert*

1. Chaque Partie contractante assure aux investisseurs de l'autre Partie le libre transfert de leurs investissements de l'extérieur et vers l'intérieur de son territoire. Ces transferts comprennent notamment mais non exclusivement :

- a) le montant du principal et les montants additionnels nécessaires pour maintenir, développer ou accroître l'investissement ;
- b) les revenus ;
- c) le produit de la vente totale ou partielle ou de la liquidation d'un investissement ;
- d) les montants requis pour le paiement des dépenses résultant de l'exploitation de l'investissement, tels que remboursements de prêts, paiement de redevances, redevances de licences et autres dépenses similaires ;
- e) l'indemnisation due en application des articles 5 et 6 ;
- f) les paiements au titre de commissions de direction ;
- g) les paiements découlant du règlement d'un différend ;
- h) les paiements au titre de projets en voie de repli ;
- i) les gains non dépensés et autre rémunération du personnel lié à un investissement.

2. Chaque Partie contractante veille en outre à ce que les transferts visés au paragraphe 1 du présent article soient effectués sans restriction ou retard en monnaie librement convertible au taux de change en vigueur applicable à la date du transfert dans la monnaie à transférer.

*Article 8. Subrogation*

Si une Partie contractante ou l'organisme désigné par elle fait un paiement à son investisseur au titre d'une garantie couvrant un investissement sur le territoire de l'autre Partie, cette dernière reconnaît, sans préjudice des droits de la première Partie en vertu de l'article 9, la cession qui a été faite à la première Partie ou à l'organisme désigné par elle de tous droits et créances de l'investisseur ainsi que la faculté que celle-ci ou l'organisme désigné par elle a d'exercer ces droits et de faire valoir ces créances par subrogation dans la même mesure que la partie bénéficiaire du paiement.

*Article 9. Règlement des différends entre un investisseur d'une Partie contractante et l'autre Partie contractante*

1. Tout différend juridique né directement d'un investissement entre un investisseur d'une Partie contractante et l'autre Partie est réglé à l'amiable entre les deux parties intéressées.

2. Si un différend ne peut être réglé dans une période de trois mois à compter de la date à laquelle le règlement a été demandé par écrit, l'investisseur en cause peut soumettre le différend au règlement comme suit :

a) soit au tribunal compétent de la Partie contractante sur le territoire de laquelle l'investissement a été effectué ;

b) soit au Centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements (CIRDI) prévu par la Convention pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre Etats et ressortissants d'autres Etats, ouverte à la signature à Washington le 18 mars 1965, si ses dispositions sont applicables et, sinon, au Mécanisme supplémentaire du CIRDI ;

c) ou encore à un tribunal arbitral spécial.

Si le différend est soumis au tribunal compétent de la Partie contractante conformément aux dispositions du paragraphe 2, alinéa a) du présent article, l'investisseur ne peut recourir à l'arbitrage international. Si le différend est soumis à l'arbitrage international conformément aux dispositions du paragraphe 2, alinéa b) du présent article, la sentence arbitrale est finale et ne peut faire l'objet d'aucun appel ou recours autre que ceux prévus dans ladite Convention. La sentence arbitrale est exécutée conformément à la législation nationale.

3. Le tribunal arbitral spécial visé au paragraphe 2, alinéa c) est établi comme suit :

a) Chaque Partie au différend désigne un arbitre, et les deux arbitres ainsi désignés désignent d'un commun accord un troisième arbitre, qui doit être citoyen d'un pays tiers et qui est nommé Président du tribunal par les deux Parties. Tous les arbitres doivent être nommés

dans les deux mois à compter de la date à laquelle une Partie a notifié à l'autre son intention de soumettre le différend à l'arbitrage ;

b) Si les délais prévus à l'alinéa a) du présent paragraphe n'ont pas été respectés, l'une ou l'autre des Parties au différend peut, en l'absence de tout autre accord, inviter le Secrétaire général de la Cour permanente d'arbitrage de La Haye à procéder aux nominations nécessaires ;

c) Le tribunal prend ses décisions à la majorité des voix. Ses décisions sont sans appel, ont force obligatoire pour les Parties et sont exécutées conformément à la législation nationale. Elles sont prises conformément aux dispositions du présent Accord, aux principes connexes du droit international et aux lois de la Partie contractante au différend ;

d) Le tribunal arrête sa procédure conformément au Règlement d'arbitrage de la Commission des Nations Unies pour le droit commercial international (CNUDCI) ;

e) Le tribunal interprète sa sentence à la demande de l'une des parties au différend. Sauf si les parties au différend en conviennent autrement, l'arbitrage a lieu au siège de la Cour permanente d'arbitrage à La Haye (Pays Bas).

4. La Partie contractante qui est partie au différend ne peut, à aucun moment de la procédure portant sur un différend relatif à un investissement, exciper de son immunité ou du fait que l'investisseur a touché une indemnité au titre d'un contrat d'assurance couvrant tout ou partie des dommages ou pertes encourus.

#### *Article 10. Différends entre les Parties contractantes*

1. Les différends entre les Parties contractantes concernant l'interprétation et l'application du présent Accord sont, autant que possible, réglés par les voies diplomatiques.

2. Si un différend ne peut être réglé dans les six (6) mois suivant la date à laquelle ces négociations ont été demandées par une des Parties contractantes, il est, à la demande de l'une ou l'autre des Parties, soumis à un tribunal arbitral.

3. Ce tribunal arbitral est constitué comme suit dans chaque cas d'espèce : dans les deux (2) mois suivant la réception de la demande d'arbitrage, chaque Partie contractante nomme un membre du tribunal. Ces deux membres choisissent ensuite un national d'un Etat tiers qui, après approbation des deux Parties contractantes, est nommé Président du tribunal. Le Président est nommé dans les quatre (4) mois à compter de la date de nomination des deux autres membres.

4. Si, dans les délais visés au paragraphe 3 du présent article, il n'a pas été procédé aux nominations nécessaires, une des Parties contractantes peut, en l'absence de tout autre accord, inviter le Président de la Cour internationale de Justice à procéder aux nominations nécessaires. Si le Président est un national d'une Partie contractante ou s'il est, pour toute autre raison, empêché de s'acquitter de cette fonction, le membre le plus ancien de la Cour internationale de Justice, qui n'est pas un national d'une Partie contractante et qui n'est pas empêché pour toute autre raison de s'acquitter de cette fonction, est invité à procéder aux nominations nécessaires.

5. Le tribunal arbitral prend ses décisions à la majorité des voix. Ses décisions sont sans appel et ont force obligatoire pour les deux Parties contractantes. Elles sont prises con-

formément aux dispositions du présent Accord et aux principes connexes du droit international. Chaque Partie contractante prend à sa charge les frais du membre nommé par elle et de sa représentation à la procédure arbitrale. Les dépenses engagées au titre du Président ainsi que tous autres frais sont répartis à égalité entre les Parties contractantes. Le tribunal peut prendre une décision différente en ce qui concerne le partage des coûts. A tous autres égards, le tribunal arbitral arrête sa procédure.

6. Le tribunal interprète sa sentence à la demande de l'une des Parties contractantes. L'arbitrage a lieu au siège de la Cour permanente d'arbitrage à La Haye (Pays-Bas).

*Article 11. Application d'autres règles*

Si les dispositions du droit d'une des Parties contractantes ou des obligations existantes nées du droit international ou établies ultérieurement entre les Parties en sus de celles du présent Accord contiennent une règle, générale ou spécifique, accordant aux investissements effectués par les investisseurs de l'autre Partie un traitement plus favorable que celui prévu dans le présent Accord, ces dispositions, dans la mesure où elles sont plus favorables à l'investisseur, l'emportent sur celles du présent Accord.

*Article 12. Application de l'Accord*

Le présent Accord s'applique à tous les investissements effectués par des investisseurs d'une Partie contractante sur le territoire de l'autre Partie, qu'ils aient été effectués avant ou après son entrée en vigueur ; il ne s'applique toutefois pas à tout différend relatif à un investissement né avant ladite entrée en vigueur, ni à toute demande réglée avant cette date.

*Article 13. Entrée en vigueur, durée et dénonciation*

1. Les Parties contractantes s'informent l'une l'autre de l'accomplissement des dispositions constitutionnelles requises pour l'entrée en vigueur du présent Accord. L'Accord entrera en vigueur le trentième jour suivant la date de réception de la dernière notification.

2. Le présent Accord restera en vigueur pour une période de vingt (20) ans et produira ensuite ses effets dans les mêmes conditions jusqu'à ce qu'une des Parties contractantes informe l'autre par écrit de son intention d'y mettre fin dans douze (12) mois.

3. En ce qui concerne tout investissement fait avant la date de dénonciation du présent Accord, les dispositions des articles 1 à 12 resteront en vigueur pour une nouvelle période de vingt (20) ans à compter de la date de dénonciation.

En Foi De Quoi les représentants soussignés, dûment habilités à cet effet, ont signé le présent Accord.

Signé en double exemplaire à Doha le 12 novembre 2001, en langues finlandaise, arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi. En cas de divergence, le texte anglais prévaut.

Pour le Gouvernement de la République de Finlande

Pour le Gouvernement de l'Etat du Qatar

